كونه في هذا المكان لكونه في ذلك المكان ولذلك قد يلتبس وهو
لم يزل سوادين في مجلسين لحوالف لم تزل تماثلهما كسوادين
في مكانين في هذا الحالف وقوله انه يلتبس اذا علم كونه في هذا
المكان ثم انتقل فهو يعلم اختلاف احواله فهذا الاختلاف لا
يدل ان يضاد لان ضدا واحدا يضادهما وانما يلتبس في بعض الاحوال
مسئلة ليس للمعدوم ان يكون معدوما حال كونه ايس
يضاد ان يصفه فالعقل يجوز ان يكون بهما ضدا ثالث ويتوقف العقل
في تجويزه الا النفي والاثبات فانه يقطع ان لا ثالث بين النفي والاثبات
ولو كان النفي محال لجاز ان يتوقف العقل ولا يقطع على ان لا ثالث يضاده
واحتج بان المعدوم يفارق الموجود. وذلك المفارقة تقتضي ان يكون
على صفة لاجلها يفارق كما يقول في سائر الصفات والجواب
انه انما يفارقه لعدم احكام الوجود لا لكونه على صفة وحال
مسئلة قال اصحابنا الجواهر كلها جنس واحد وهي متماثلة
عندنا وقال ثمامة ابو الهذيل وجماعة منهما مختلفة ايضا ان احد
الجواهر من يلتبس على المدرك لا لاجل مع علمه بتضادهما والالتباس
على هذا الحد لا يكون الا لاجل ان احدهما كانها الاخر فيما اثبتا ولها الادراك
والادراك يتعلق بالشيء على احد اوصافه وذلك يوجب التماثل
كالسوادين والبياضين وهذه الدلالة تنبني على اثبات شيئا احدهما
ان الجواهر انما شاركت في صفة الاشتراك فيما يقتضي الالتباس
والثاني ان تلك الصفة مدركة والثالث ان الادراك لا يتعلق
الا بصفة الذات اما الاول فقد بينت الالتباس بالادراك
وجه لاجله يلتبس والذي يؤثر في الالتباس الحلول والمحاورة والاشتراك

عبد الملك وقال ابو عبد الله المصري لم يكن معدوما حال كونه معدوما

في الصفة فالمحاورة هي ان خالط البياض السواد حتى صار اعم منه كالتباس
حمار الحبر بالشعر والحلول هو ان يلتبس اللون بالجوهر لانه اذا
جاز الالتباس بالمحاورة فبالحلول اولى ولهذا التبس على الطعام
ان السواد غير الجوهر واما الاشتراك في الصفة كالسواد والسواد
يلتبس احدهما بالاخر لاشتراكهما في الصفة التي بها والادراك اذا
ثبت هذا وثبت انه يعلم تغايرهما وافتراقهما لم يفق التباسهما الى الاشتراك
في الصفة واما الفصل الثاني ان تلك الصفة مدركة لو كان
لم تكن مدركة لما وقع الالتباس لان الالتباس انما يقع حتى كان مدركه كالسواد
والسواد وكان من ادرك الجوهر علم احوال الجوهر كونه محيزا وموجودا
وكائنا ولا يكون من علق الادراك بوجوده كالوجود تبع فيما مدرك وما لا
مدرك ولانه كان يجب ان لا يقع الفصل بين المختلفين لان ادراكهما على
السواء عنده فان قيل هو مدرك وجوده ومدرك من وجه اخر
به يختلفان قلنا يجب ان يفصل بينهما من حيث تلك الصفة والا فقد
من حيث الوجود وهذا محال ولا يجوز ان يعلل بكونه كائنا لانه لو كان كذلك
لوجب ان يفصل بين كونه كائنا في جهة وبين كونه كائنا في اقرب المحاذيات
وحيث لا فرق بين الحالين علمنا انه لا مدرك كونه كائنا فاما العقل
فالدليل على ان الادراك يتناول الصفة المقتضاة عن صفة
الذات انه لا يخلو اما ان يساوله صفة الذات او ما افلناه او صفة المعنى
او ما حصل بالفاعل وبطل الاول لانه يدرك في الوجود والعدم ولا يدرك المعدوم
وبطل ان يكون متعلقا بصفات المعنى لانه يوجب ان يدرك كل صفة لمعنى
حتى يدرك كونه عالما قادرا كائنا ويوجب ان تكون من مدركه كائنا ومن
غير مدرك وهذا فاسد وبطل ان يتعلق بما حصل بالفاعل كالوجود والحدوث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)